

الديمقراطية والحوكمة والسوق

بقلم: جون د. سوليفان

المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة

يشهد العالم منذ أوائل الثمانينيات اتجاهًا غير مسبوق نحو الديمقراطية واقتصاديات التوجه نحو السوق، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لدعم هذا التقدم، ومساعدة الأمم على تفهم الحقائق السياسية والاقتصادية الخاصة بالقرن العشرين، بما فيها العولمة. إذ شهدت ديمقراطيات مستقرة، مثل كولومبيا وبيرو وفنزويلا، تهديدًا لاستقرارها السياسي والاقتصادي. بينما تقع بلدان أخرى، مثل تركيا وإندونيسيا وأوكرانيا، تحت ضغوط حادة، وهي تحاول إرساء مجتمع ديمقراطي تحكمه سيادة القانون، باعتبار هذا يمثل الحد الأدنى المطلوب لنمو قطاع الأعمال والاقتصاد.

وقد أثبت التاريخ أن البلدان التي تتمتع بنظم حكم ديمقراطية واقتصاد السوق هي الأقدر على الاستجابة لتحديات العولمة. وقد ثبت بشكل خاص أن هناك ثلاثة جوانب أساسية للديمقراطية تكتسب صبغة حاسمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية طويلة المدى.

- فالنظام الديمقراطي المستقر هو أفضل ضامن للاستقرار السياسي الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- والممارسات الديمقراطية، مثل الشفافية والمساءلة، ضرورية لقيام حكم فعال ومسئول، ونشاط اقتصادي مزدهر (ومن الحالات التي تؤكد هذا: الأزمات المالية التي شهدتها آسيا وروسيا في التسعينيات).
- ويجب أن توجد تشريعات قانونية وقواعد تنظيمية سليمة، مدعومة بسيادة القانون، إذا أريد لقطاع الأعمال أن يزدهر في ظل اقتصاد السوق.

دعم الحوكمة الديمقراطية

تبين خبرات الثمانينيات والتسعينيات أن الفشل في إدماج الحوكمة الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية يلحق الأضرار بأجندة الإصلاح. فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، كثر الحديث عن إجماع واشنطن، كبرنامج للإصلاح قائم على استقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاح المالي، وغيرها من صور تكيف السياسة الاقتصادية. غير أن التطورات الأخيرة - خاصة في شرق ووسط أوروبا (وكذلك في إندونيسيا والأرجنتين) - تبين حدود هذا النهج، إذ يجب أن يوجّه اهتمام مماثل للمؤسسات الرئيسية في المجتمع، ولعملية اتخاذ القرارات الحكومية. وباختصار، لا بد أن يبدأ بناء الديمقراطية واقتصاد السوق بالتأكد من كون قواعد النظام مفتوحة وعادلة بالنسبة للجميع.

إن الأسس الفكرية للجهود المبذولة من أجل بلورة أجندة إصلاح ديمقراطي أوسع وأكثر شمولاً، تتبثق من مجال الاقتصاد المؤسسي الجديد، الذي صاغه "رونالد كوس" (Ronald Coase)، و"دوجلاس نورث" (Douglass

(North)، الحائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد. يقول النهج المؤسسي -في أبسط صياغة له- إن القواعد مهمة في تحديد النتائج. وعلى نحو أكثر دقة فإن نجاح أو فشل أي جهد لتحقيق انتقال راسخ إلى نظم ديمقراطية قائمة على اقتصاد السوق يتوقف على تصميم وأداء الإطار المؤسسي الذي تقوم عليه.

ولإلقاء المزيد من الضوء على أهمية المؤسسات، دعونا نشير إلى ثلاث خرافات شائعة عن العلاقة بين الدولة والسوق:

الخرافة الأولى، تتمثل في الاعتقاد بأن الاقتصاد يصبح اقتصاد سوق، بمجرد أن يهيمن المشروع الخاص على حصة كبيرة من الاقتصاد. فالتاريخ يثبت بالأدلة أن الأمر ليس كذلك، فمثلاً تُعد الفلبين في عهد فرديناند ماركوس، وإندونيسيا في عهد سوهارتو، حالتين مثاليتين لاقتصاد رأسمالي قائم على المشروع الخاص، لكنهما لم يكونا بالقطع من أنظمة السوق المفتوحة. ويطلق الاقتصاديون على هذا النمط تسمية السلوك الريعي، بينما نطلق نحن عليه: الفساد والمحسوبية. ويتبسط أكثر، نقول إنه كلما ازدادت درجة الفساد الممنهج في المجتمع، تراجع أداء الاقتصاد من حيث الالتزام بمبادئ السوق.

وينبغي التأكيد على إمكانية وجود أنماط مختلفة لاقتصادات السوق، وأن هناك فوارق واقعية بين البنيات المؤسسية في البلدان المختلفة. بيد أن جميع اقتصادات السوق تشترك في سمة عامة هي: وجود نظام تنافسي، حيث تسرى القواعد نفسها على جميع المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن الحفاظ على هذا النظام عبر الزمن، ما لم تكن هناك ديمقراطية فعالة.

أما الخرافة الثانية فتستمد جذورها من سوء فهم شائع بأن مجتمع الأعمال -أو القطاع الخاص عموماً- يمثل كتلة واحدة متجانسة، تؤيد أو تعارض سياسات معينة أو زعماء محددين. المسألة ليست هكذا بالمرّة، ففي الحقيقة توجد في معظم المجتمعات عدة جماعات أعمال، لكل منها مصالحها وأهدافها الخاصة. ففي اقتصاد البلد الواحد يمكن أن يوجد قطاع الدولة والقطاع الخاص والقطاع غير الرسمي. وحتى داخل القطاع الخاص نفسه قد توجد شركات وريادي أعمال يعملون غالباً في التجارة الدولية، بينما ينخرط آخرون في الإنتاج للسوق المحلية وحدها، ومن الواضح أن هاتين الجماعتين لن تؤيدا دائماً سياسات واحدة، كما لن تفضلا على الدوام الإصلاح المستهدف لتحرير السوق.

إذ تميل الشركات التي تكونت خلف حواجز الحماية التجارية -ولديها روابط قوية مع الحكومة، وتستفيد منها- إلى دعم الوضع القائم، كما تكون في أغلب الأحوال معادية للديمقراطية. وبالمقابل فإن الشركات التي لم تحظ بدعم حكومي، وصغار رباذي الأعمال، وأولئك المنخرطين في التجارة الدولية، يلعبون دوراً قيادياً في الغالب وراء المطالبة بالتغيير. ونظرًا لهذا التنوع في مجتمع الأعمال يكون من الأكثر حكمة إقامة شراكات بين جمعيات رجال الأعمال، ومراكز الفكر والأبحاث، والمؤسسات، وغيرها من منظمات الأعمال المهمة ببناء اقتصاد مفتوح ونظام سياسي ديمقراطي.

تتبقى الخرافة الثالثة، وهي الأخطر، ويطلق عليها غالباً: رؤية أصولية السوق. وتتمثل في الاعتقاد بأن الأسواق سوف تنشأ تلقائياً إذا توقفت الحكومة عن التدخل في الاقتصاد، وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. إذ يجب على

الحكومة أن ترسي قواعد وقوانين ثابتة وعادلة تُمكن من نشأة اقتصاد سوق قوي. وفوق هذا هناك أدوار رئيسية يجب أن تلعبها المؤسسات ومنظمات الرقابة الذاتية لضمان الالتزام بالقواعد، وتعد الرقابة المصرفية النزيهة ذات المصادقية من بين أوضح تلك الوظائف.

فبدون قواعد ملزمة وهيئات تحكم جميع اللاعبين سنأتي الفوضى، حينها لن تصبح الأعمال أكثر من "رأسمالية الكازينو" حيث لا تعدو الاستثمارات أن تكون مراهنات: مراهنات على وفاء الناس بوعودهم والتزام الشركات بإعلان الحقائق، ومراهنات على حصول العمال على أجورهم، ومراهنات على الوفاء بالديون.

المساعدات الأجنبية والتنمية

هناك ضرورة حيوية بالفعل لإقامة علاقات سليمة بين الهيئات الحكومية، ومنظمات الأعمال، والمجتمع المدني، ومؤسسات السوق. ويجب على أي برامج للمساعدات الأجنبية -تديرها بلدان مانحة أو المؤسسات المالية الدولية- أن تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف الملموسة:

- ✓ تشجيع وضع القوانين وبناء المؤسسات الضرورية لبناء اقتصاد حر موجه نحو السوق، بما في ذلك قوانين حماية الملكية الفكرية، ومحاربة الاحتكار، وضمان المنافسة الحرة، والرقابة المصرفية، والقواعد المحاسبية السليمة.
- ✓ زيادة مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، بالسماح لجماعات مجتمع الأعمال، وغيرها من جماعات المجتمع المدني، بالمشاركة في العملية اليومية لاتخاذ القرارات.
- ✓ خلق نظم غير مقيدة لوصول ردود الأفعال إلى الحكومة، تتضمن جلسات الاستماع التشريعية، ولجان المراجعة التنظيمية، واجتماعات التشاور مع المواطنين، وغيرها من قنوات الاتصال بين المجتمع والدولة.
- ✓ تعزيز المنظمات الطوعية الخاصة، وحرية تكوين الجمعيات.
- ✓ بناء المساندة والتفهم العام للحقوق والحريات والالتزامات الضرورية لمنظومة ديمقراطية للمشروع الخاص.
- ✓ الارتقاء بثقافة ريادة الأعمال في المجتمع، من خلال توفير حوافز للابتكار، والادخار، والاستثمار، وإنشاء مشروعات جديدة.
- ✓ تبسيط نظم امتثال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للقانون، بما يمكنها من الالتحاق بالاقتصاد القانوني (الرسمي)، والتيار الرئيسي في المجتمع.
- ✓ توسيع فرص الوصول إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات مبنية على معرفة سليمة عن مجتمع الأعمال والأوضاع الاقتصادية، من قبل جميع فئات المجتمع المدني.

تقارير ميدانية

كيف يمكن إنجاز هذه الأهداف من خلال مشروعات واقعية؟.. فيما يلي نقدم بعض النماذج على قيام جمعيات أعمال، ومراكز فكر، ومجموعات أخرى من المجتمع المدني، بتنفيذ تلك الأهداف. ويمكن الحصول على أمثلة وروابط لجماعات أخرى كثيرة على الموقع الإلكتروني لمركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipec.org وكذلك موقع الصندوق الوطني للديمقراطية بالولايات المتحدة www.ned.org.

تعزيز دور جمعيات الأعمال ووضع أجندة الأعمال الوطنية. تلعب جمعيات الأعمال -من خلال جهود حشد التأييد للقطاع الخاص- دورًا حيويًا في تشجيع الحوكمة الرشيدة واتخاذ القرارات السليمة في البلدان الصناعية المتطورة. غير أن هذه الجمعيات نفسها في معظم اقتصادات الأسواق الناشئة قد بدأت تترك بالكاد أهمية قوة الأعداد، ولماذا يكون من مصلحة مجتمع الأعمال تشجيع العملية الديمقراطية. وهناك أهمية خاصة لتعبئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الكتلة الحرجة التي تقود الإصلاح، فالجمعيات تعد من أكثر التجمعات فاعلية في القيام بهذا الجهد.

أجندات الأعمال الوطنية. هي أداة مشتركة للتأثير في السياسات العامة، وتحدد هذه الأجندة الإصلاحات السياسية ذات الأولوية لمجتمع الأعمال في المستقبل القريب، وتفصل الإصلاحات المطلوبة في القوانين واللوائح، وتقدم اقتراحات ملموسة بتغييرات حيوية. وتعتبر فكرة المشاركة من أهم عناصر أجندة الأعمال الوطنية، وقد اتخذت البرامج في بلدان مختلفة -مثل مصر وبارجواي وهايتي ونيجيريا- جملة من الخطوات المتماثلة:

١. عقد اجتماعات للأعضاء في منتديات مفتوحة؛ لتحديد المعوقات أمام نمو الأعمال وخلق الوظائف.
٢. تحليل السياسات، وبلورة التوصيات.
٣. النشر في وسائل الإعلام؛ للحصول على آراء الأطراف المعنية وإسهاماتها.
٤. صياغة برامج لإصلاح السياسات.
٥. التعريف والترويج للأجندة.
٦. تقديم الأجندة لرئيس الدولة والوزراء في اجتماع ذي طابع وطني.
٧. ممارسة أنشطة لحشد التأييد، موجهة للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

وقد استخدمت الرابطة النيجيرية لغرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة (NACCIMA) أجندتها لسنوات عديدة من أجل تنسيق الإصلاح الاقتصادي، وانطوت هذه المهمة على أهمية كبرى عام ١٩٩٩ خلال الصراع الذي شهده هذا البلد من أجل إنشاء نظام ديمقراطي حقيقي، بعد سنين من الحكم العسكري. ونظرًا للضغوط الكبيرة التي تعرضت لها الرابطة، من جراء الانتقال السياسي في نيجيريا والأزمة الاقتصادية المستمرة، فإن وضع ونشر الأجندة الوطنية للأعمال يكشف عما تتمتع به الرابطة من قوة ملحوظة في مواجهة صعاب كبيرة.

وهناك مثل طبيب آخر، تقدمه الجمعية الوطنية لسيدات الأعمال (NABW) في مالاوي، فعلى مدى سنوات عدة مضت، استمرت الجمعية في مطالبتها بإعادة النظر في المظالم التي تعاني منها رياديات الأعمال في البلاد. وعقدت الجمعية منتديات في مختلف أقاليم مالاوي، تتضمن اجتماعات مجموعة العمل التي اهتمت بتحديد القضايا الرئيسية التي تواجه النساء، ومن بينها نقص المعلومات، وعدم الوصول إلى الائتمان. وبناءً على هذه الاجتماعات، وضعت الجمعية أجندة الأعمال الوطنية، وحشدت تأييد الحكومة لإجراء تغييرات تشريعية تستهدف دفع نمو المشروعات المملوكة للنساء في مالاوي.

إصلاح الهياكل المؤسسية التي تضع العراقيل أمام المشاركة في الاقتصاد الرسمي واتخاذ القرارات على أسس ديمقراطية. إن أولئك الذين يعملون في إطار القطاع غير الرسمي هم رياديو أعمال، ينتجون منتجات مشروعاً دون الحصول على تراخيص سليمة، أو وضعية قانونية، بسبب افتقارهم إلى الموارد اللازمة للائتمان إلى الأعباء والقواعد واللوائح المفرطة في التشدد للمشاركة في القطاع الرسمي. وقد يصل حجم القطاع غير الرسمي في بلدان كثيرة إلى ما يقرب من ٥٠% من حجم الاقتصاد، ويُستبعد هؤلاء من الاقتصاد الرسمي والعملية السياسية معاً؛ بسبب عملهم في أنشطة وأعمال منخفضة الدخل وبطيئة النمو. ويأتي هذا الحجم الكبير والمتزايد للقطاع غير الرسمي نتيجة لأوجه قصور جوهرية في طريقة سير العمليات الحكومية، وهو ما يُعد دليلاً على أن نظام السوق لم يُخلق بعد.

وكان "هيرناندو دي سوتو" (Hernando de Soto)، من معهد الحرية والديمقراطية في بيرو، واحداً من أوائل الباحثين الذين نبهوا للتحديات التي يشكلها القطاع غير الرسمي أمام الإصلاح الاقتصادي والسياسي. فالافتقار إلى الملكية الآمنة يعد من الأسس التي وضع عليها أطروحته القائلة بأن ملايين البشر في بلدان كثيرة في عالمنا محكوم عليهم بالفقر، فضلاً عن غيابهم عن الخطاب السياسي في بلدانهم. وقد أدى العمل البحثي الرائد الذي قام به دي سوتو إلى تغيير -بمعنى الكلمة- في طبيعة الجدل بشأن الأسواق والديمقراطية، كما يتضح من كتابه الأخير "سر رأس المال". بالإضافة إلى هذا، فإن جهود "دي سوتو" وفريقه في معهد الحرية والديمقراطية، انصبحت على معالجة إشكاليات بناء مؤسسات السوق في أوضاع متباينة، مثل مصر والمكسيك والفلبين، وسرعان ما تحول اهتمامه إلى روسيا، في أعقاب اجتماع مطول عقده في يوليو الماضي مع الرئيس "فلاديمير بوتين" الذي أبدى اهتماماً كبيراً بعمله.

محاربة الفساد لدعم القيم الديمقراطية. تدرك مجتمعات الأعمال في البلدان النامية أن الفساد يكلفها الكثير من المال، وأن عليها أن تفعل شيئاً للقضاء عليه. فلا يتوقف ضرر الفساد عند الإضرار الاقتصادي بمجتمع الأعمال والمواطنين في البلدان النامية، وإنما ينتج آثاراً ضارة بالمثل على إرساء الديمقراطية والصالح العام للأمة. ويمكن أن تشكل محاربة الفساد رافعة، أو أداة لإجراء إصلاحات أوسع، وتحسين أداء الحكومة.

وقد بلورت الجمعية الوطنية لريادبي الأعمال (ANDE) في إكوادور برنامجًا للبحوث وحشد التأييد، استهدف القضاء على بعض الثغرات التي يمر منها الفساد. ولم يتركز اهتمام الجمعية على توجيه اتهام بالفساد لأي جماعة بعينها. وإنما شدد على الحاجة إلى مباشرة إصلاحات ستغير اتجاه مجتمع الأعمال، والتأسيس لممارسات حوكمة نظيفة.

وقد كشفت الدراسات التي أجرتها الجمعية عن أنه منذ تأسيس إكوادور قبل ١٦٧ عامًا، وُضعت ٩٢،٢٥٠ قاعدة قانونية، استمر عمل ٥٢،٧٧٤ قاعدة منها عام ١٩٩٧. وقد أدى هذا العدد الهائل من القوانين والتنظيمات المتداخلة وغير الواضحة والمتناقضة إلى خلق بيئة قانونية تسودها الفوضى، مما ترك تطبيق وإنفاذ القوانين وفق أهواء البيروقراطية. ولما كانت إكوادور بلدًا محكومًا بقانون مدني (وليس قانونًا عرفيًا) فإن محاكمها لم تتمكن من التوفيق بين القوانين أو إنشاء سوابق قضائية. ومن أجل حل هذه المسألة الحرجة أوصت جمعية ريادبي الأعمال بتشكيل لجنة قضائية من سبعة أفراد، ومنحها سلطة التقنين والتوفيق بين القوانين الحالية، ونجحت حملة حشد التأييد التي قامت بها الجمعية نجاحًا كبيرًا، لدرجة أن اللجنة القضائية التي اقترحتها قد ضُمَّت في دستور إكوادور الجديد.

ويعمل نهج آخر لمحاربة الفساد على بلورة دور رقابي لوسائل الإعلام في المجتمع، وقد دشّن مركز المشروعات الدولية الخاصة شبكة جديدة تسمى "صحفيون ضد الفساد" (PFC)، تتكون من قرابة ٥٠٠ صحفي في مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية. حيث تدعم الشبكة الصحفيين العازمين على تحري وفضح الإهدار والسلوك غير الأخلاقي في الحكومة، والفساد في جميع القطاعات. وتعتبر شبكة "صحفيين ضد الفساد" بمثابة مركز لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات التي يحتاجها أولئك الصحفيون والمنظمات التي تدعمهم. وهي لا تكفي بتشجيع التحقيقات والتقارير المتعلقة بالفساد، وإنما تقدم أيضًا المساعدة في التحقيقات، والدفاع عن الصحفيين عندما يتعرضون للاضطهاد. ففي العام الماضي أدت احتجاجات نظمها صحفيو الشبكة المذكورة إلى الإفراج الفوري من السجن عن صحفيين مكسيكيين كانا يعدان تقارير عن ممارسات الفساد وانخراط الشرطة في تهريب المخدرات. ويمكن الحصول على معلومات كاملة عن الشبكة من خلال الموقع الإلكتروني لمركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipe.org.

تعزيز التدابير السليمة لحوكمة الشركات. هناك نقطة مركزية أخرى في أي استراتيجية شاملة، تتمثل في تعزيز المبادئ السليمة لحوكمة الشركات. ومن الواضح أن هذه المسألة ذات صلة وثيقة بمكافحة الفساد، لأنها تهاجم جانب "العرض" في علاقات الفساد. كما أنه منذ تفجر الفضائح الصارخة أثناء الأزمات المالية في روسيا وآسيا، طفت حوكمة الشركات على السطح كقضايا إصلاحية رئيسية في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. فمن بين الدروس التي أسفرت عنها تلك الأزمات أن ضعف أو عدم فاعلية حوكمة الشركات يمكن أن يخلق خسائر محتملة ضخمة للشركات منفردة، وللمجتمع ككل. وبهذا المعنى يمكن أن يشكل الإخفاق في حوكمة الشركات

ضرراً بالغاً يماثل أي صدمة اقتصادية كبرى، وهو ما أوضحه "تشاتو مونجول سوناكول" (Chatu Mongol Sonakul) المحافظ السابق للبنك المركزي في تايلاند بقوله:

"في اعتقادي أنه كي تُحل الأزمة الاقتصادية الآسيوية على نحو ثابت ومستدام، فلا شك أنه من الضروري أن تعمل الحكومة وقطاع الشركات معاً بشكل أفضل. ولا أعني بهذا أن عدم عملهما معاً كان سبب الأزمات الاقتصادية الأخيرة، فربما كان النقيض هو ما حدث، فقد عملاً معاً بتواطؤ ويقرب أكثر من اللازم... وقد أثبتت الأزمة المالية الآسيوية أنه حتى الاقتصادات القوية التي تفتقر للرقابة الشفافة، ومجالس إدارة الشركات المتمتعة بالمسؤولية، ومراعاة حقوق الشركاء، يمكن أن تنهار سريعاً مع تآكل ثقة المستثمرين".

بل إن حتى البلدان التي يوجد بها عدد قليل من الشركات الضخمة قد تجد من الضروري البدء في النظر في مسألة حوكمة الشركات، حيث تتكيف الآن بما يلبي احتياجات التعامل مع الشركات المملوكة عائلياً. وتزداد الأهمية بالنسبة للشركات المخصصة، وتلك التي مازالت في نطاق القطاع العام. ولا شك أن ضمان تحقق معايير جيدة لحوكمة الشركات في هذه القطاعات سيرفع بدرجة كبيرة مستوى ثقة المواطنين في عملية الخصخصة، وكذا خلق ضمان أفضل للاستثمار الوطني.

الخلاصة

لقد تخلقت فرص جديد من خلال إثارة مسائل، مثل مكافحة الفساد، وتعزيز حوكمة الشركات، ودعم جمعيات سيدات الأعمال، وخفض العراقيل أمام الانتقال إلى القطاع الرسمي. فكل من هذه المسائل يعد نقطة تركيز مهمة للدفع باتجاه المزيد من إصلاحات السوق، واعتماد ممارسات ديمقراطية. وعلى سبيل المثال، تتطلب الحوكمة السليمة للشركات إطاراً لمؤسسات السوق، وكذلك فإن ممارسات سليمة لقطاع الأعمال تقوم على مبادئ الديمقراطية. وبالمثل فإن ضمان أن يتمكن النساء ورياديو الأعمال ذوو الأصول المتواضعة من الالتحاق بمنظومة الأعمال كمشاركين وقادة، يساعد في ضمان قيام اقتصاد سوق مفتوح أمام جميع الشركات، وليس فقط القلة من الشركات المحظوظة.

وكما أوضح "روجي فرنانديز" (Roque Fernandez)، وزير مالية الأرجنتين الأسبق الشهير، ذات مرة: "لقد انتهت الحرب الباردة، ورحلت جامعة شيكاغو". وقد كان يشير إلى أجدات الإصلاح الاقتصادي القائمة على تحرير السوق في أمريكا اللاتينية والكثير من مناطق العالم الأخرى. وبينما كان محقاً وقتها، فإنني أمل اليوم أن نضيف أبعاداً جديدة حاسمة لهذه الرؤية، من خلال بلورة أجندة ديمقراطية أوسع وأعمق. ويجب أن تقوم هذه الأجندة على الشفافية، والمساءلة، وحقوق الملكية، وغيرها من القواعد الجوهرية التي يمكن أن تستخدمها المجتمعات والاقتصادات في حكم نفسها.

"جون د. سوليفان" (John D. Sullivan)، هو المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، الذي تأسس عام ١٩٨٣ كجزء من جهود الصندوق الوطني للديمقراطية NED، لتعزيز عملية إرساء الديمقراطية، والإصلاحات الموجهة نحو السوق، في مختلف أرجاء العالم. وباعتباره جزءاً من غرفة التجارة الأمريكية، اشترك المركز في أكثر من ٧٠٠ مشروع في ٧٥ بلداً، كما نظم برامج تدريب إداري لجمعيات الأعمال، ومراكز الفكر، في آسيا وإفريقيا ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. كما يمتلك المركز برنامجاً فعالاً للتواصل الإلكتروني، ومجموعة ضخمة من الإصدارات المطبوعة. ولدى المركز حالياً مكاتب فرعية في مصر، وكوسوفو، والجبيل الأسود، ورومانيا، وروسيا.